AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/500
S/1996/854
15 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان أرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة موجهة من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى السيد غلافكوس كليريدس، زعيم طائفة القبارصة اليونانيين (انظر التذييل)، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

161096 161096 96-27675

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من السيد عثمان أرتوغ

أتشرف بأن أرفق طي هذا نسخة موجزة من الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الموجهة من سعادة رؤوف دنكتاش، رئيس جمهورية تركيا لقبرص الشمالية، إلى السيد غلافكوس كليريدس، زعيم طائفة القبارصة اليونانيين، ردا على رسالته المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ
ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

تذييل

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من السيد رؤوف دنكتاش
إلى السيد غلافكوس كليريدس

أكتب هذه الرسالة ردا على رسالتكم المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ومن الأهمية بمكان أن نهاية رسالتكم غير المحددة المعنى "المخلص، وما إلى ذلك" قد حذفت منها. وأود أن أعبر عن أفكاري ومشاعري، بأكبر قدر من الإخلاص، بشأن بعض جوانب مشكلة قبرص لأنني أشعر أن الجهود القبرصية اليونانية تقودنا في الاتجاه المضاد للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

أما نداءاتي المتكررة، على مدار السنين، لإجراء محادثات مباشرة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض على أساس البارامترات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة فقد جرى دوما تجاهلها على أساس أنه لا يوجد "أساس مشترك" للمفاوضات.

وفيما يتعلق بنا فإن السبب في مسار العمل الذي يتخذه جانبكم واضح تماما: إذ تفضل الزعامة القبرصية اليونانية أن تحتفظ بلقب "حكومة قبرص" بدلا من أن "تتنازل" وتجعل شريكها القبرصي التركي السابق يشارك في السلطة على أساس جديد!. ومن ثم فإن إحدى الوسائل "الرائعة" هي تغيير جدول الأعمال كل مرة، مع حمل جميع من يعنيهم الأمر على الاعتقاد بأن الجانب القبرصي اليوناني تتوافر لديه الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق شراكة جديد بينما يتهرب الجانب القبرصي التركي منها. وقد جربنا هذا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، ثم في عام ١٩٨٦ عندما قدم إلينا الأمين العام للأمم المتحدة مقترحاته، وجربناها مرة أخرى في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ مع مجموعة الأفكار وتدابير بناء الثقة المقدمة من الأمم المتحدة. ومن الواضح لنا تماما أن "وصية وعهد" مكاريوس للزعامة القبرصية اليونانية ما زالا دليلا مرشدا لكم. وقد اعترف مكاريوس رسميا بفخر أنه جعل قبرص قاب قوسين أو أدنى من الوحدة مع اليونان عن طريق تدمير الجمهورية القائمة على الشراكة في عام ١٩٦٣ بتقديمه للعالم إدارة مكونة من قبارصة يونانيين ١٠٠ في المائة بوصفها "حكومة قبرص".

وفي الواقع لقد كنتم صادقين بما فيه الكفاية عندما قلتم في مذكراتكم "شهادتي"، المجلد٣، ص ١٠٥ من الأصل، أن "الشاغل القبرصي اليوناني هو أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية تضم أقلية قبرصية تركية توفر لها الحماية" وأن "الشاغل القبرصي التركي هو أن يخفق أي جهد من هذا القبيل وأن يحتفظ بمفهوم الشراكة".

ومن ثم فإن المحاولة المستمرة لتوطيد موقفكم إزاءنا بوصفكم "حكومة قبرص"؛ وإجبارنا على قبول لقبكم الزائف هذا مع الإبقاء على عمليات الحظر غير المشروعة واللاأخلاقية المفروضة علينا؛ والتوقيع

على مبادئ الدفاع مع اليونان؛ وزيادة الأسلحة؛ وتشجيع سياسة استرداد "كل منزل وكل قرية وكل قرية صغيرة وما إلى ذلك" (التي تناقض الاتفاقات السامية وجميع البارامترات المطروحة على طاولة المفاوضات) ووعودكم لجميع القبارصة اليونانيين بالعودة إلى أراضيهم كشرط مسبق للتسوية، في الوقت الذي تعرفون فيه جيدا أنه لن يعود أي قبرصي تركي إلى الجنوب كي يعاني من المعاملة المهينة والمضايقات التي استمرت خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، دعانا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء محادثات مباشرة في رسالته المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وفيما يلي نص الفقرة ذات الصلة:

"طلبت من نائب ممثلي الخاص، السيد فايسل، أن يوجه إليكم وإلى السيد كليريدس الدعوة للاشتراك معه في إجراء عدد من المشاورات غير الرسمية في مقر إقامته بغية القيام بطريقة عملية وملموسة باستكشاف وسائل يمكن بها إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ كل من تدابير بناء الثقة والتسوية الشاملة المتوخاة منذ أمد طويل لمشكلة قبرص".

وهذه المرة وجدتم عذرا لتغيير جدول الأعمال يتمثل في عضوية الاتحاد الأوروبي، بأن طلبتم مني أن أوافق على تأييد طلبكم غير المشروع والمتخذ من جانب واحد للانضمام إلى العضوية كشرط مسبق لمواصلة الحوار.

وتقديركم أن بلدان الاتحاد الأوروبي قد خُدعت بما فيه الكفاية (أو ابتزتها اليونان) كيما تعتقد أن قبرص مستعدة سياسيا واقتصاديا لأن تقبل كعضو في الاتحاد الأوروبي، حتى مع عدم وجود حل قريب ومع عدم موافقة القبارصة الأتراك، قد شجع جانبكم على رفض عملية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بأسرها.

والآن ألاحظ أن رفضكم معاملتنا (نحن شريككم السابق في تأسيس الجمهورية عام ١٩٦٠) كالمحادث الوحيد في المحادثات المشتركة بين الطائفتين يهدف إلى أن يوضح لباقي العالم أن مشكلة قبرص ليست صراعا مشتركا بين طائفتين بل هي مشكلة بين تركيا وقبرص، وأنه ينبغي للعالم أن يساعدكم في تسويتها على هذا الأساس. وقد يحق لكم أن تنسوا السنوات بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٤، ولكن النسيان ليس عذرا لسلب قبرص وإلغاء حقوقنا المكتسبة.

هل يمكننا أن ننسى أن جانبكم هو السبب في مشكلة قبرص، عندما حاولتم تعديل دستور قبرص بغية إلغاء حقوقنا المكتسبة كشريك ساهم في تأسيس الجمهورية؟ ولا يتطلب الأمر قدرة كبيرة على التخيل من جانبنا لنعرف كيف ستلعبون "ورقاتكم الرئيسية" ضدنا بمجرد انضمامكم إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد سجل أيضا ما قاله الناطق باسمكم، ياناكيس كاسوليدس، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جريدة "بيريديكو" أنه بمجرد أن تصبح قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي، حتى لو كان لتركيا الحق في التدخل من جانب واحد في قبرص، فإنها لن تتمكن من ممارسة هذا الحق ضد بلد عضو في الاتحاد الأوروبي. وذكر أيضا أن الصلة والتكامل بين أعضاء الاتحاد الأوروبي يتجاوزان التكامل الاقتصادي ويشملان مجالات من قبيل سياستي الخارجية والدفاع؛ ومن ثم فإن مبدأ الدفاع مع اليونان هو الذي تحاولون الاستعاضة به عن نظام الضمانات لعام ١٩٦٠! وكيف تتوقعون منا أن نقع في هذه الشراك الهيلينية؟

إن موقفنا من العضوية في الاتحاد الأوروبي واضح تماما: إن قبرص التي قسمت منذ عام ١٩٦٣، لا يمكن أن تتحول إلى دولة قبرصية واحدة مرة أخرى إلا عن طريق تسوية يجب التوصل إليها بالتفاوض قبل أن يكون لديها الولاية الممنوحة من شعبيها ذوي الأهلية بالتقدم إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ولا يمكنها أن تقوم بذلك إلا ضمن الحدود الممنوحة لها بموجب اتفاقات عام ١٩٦٠. ولم توجد منذ عام ١٩٦٣ "حكومة قبرص" المشروعة التي تمثل الطائفتين اللتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي.

وقد قرأت وقيمت، في ضوء هذا، رسالتكم المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والمرفقة برسالتكم التي يجري الرد عليها. أما توقيعكم للرسالة بوصفكم "رئيس جمهورية قبرص" فمنبت الصلة بالنزاع القبرصي، مثله في ذلك مثل محتويات الرسالة في هذه المرحلة. والنقطة الحاسمة في النزاع المشترك بين الطائفتين هي محاولة الجانب القبرصي اليوناني أن يفرض نفسه عليها بوصفه "حكومة قبرص" مناقضا حكم القانون، وفي تجاهل تام "للأحوال" الناشئة عن معاهدة عام ١٩٦٠ التي منحت حقوقا معينة لكل طرف من الأطراف المهتمة، أي القبارصة الأتراك وتركيا والقبارصة اليونانيون واليونان وبالطبع بريطانيا العظمى. إن هذا التوزيع المتوازن للحقوق والالتزامات كان ضروريا في ضوء الحقائق على أرض الواقع وطبيعة النزاع المشترك بين الطائفتين في المرحلة السابقة لاتفاق ١٩٥٩-١٩٦٠. وقد اسلتزم الأمر حماية قبرص من تدمير نفسها باسم الاتحاد مع اليونان أو التقسيم. ومن ثم فإن التوازن والمساواة اللذين تحققا بين الوطنين إزاء قبرص وكل طائفة من الطائفتين، والمبدأ القائل بأن الطائفتين شريكان يتمتعان بالمساوة على الصعيد السياسي وليس لأي منهما الحق في السيطرة على الآخر. ولما كان التهديد الذي تتعرض له هذه الجمهورية القائمة على الشراكة من الداخل تهديدا دائما (بسبب حركة الاتحاد مع اليونان Enosis والاعتقاد الراسخ بأن قبرص أرض الهيلينيين وليس فيها مكان للقبارصة الأتراك) فقد كان من الضروري تطوير نظام الضمانات الدائم. ومن ثم فإن معاهدات الضمان والتحالف وما ترتب عليها من قيود لحق قبرص في الاتحاد مع أي بلد آخر، كليا أو جزئيا، والانضمام إلى أي اتحاد لا يتمتع بعضويته الوطنان الضامنان كلاهما.

وكانت النتيجة التي ترتبت على اتباع هذا النهج الحكيم هو منح حق النقض لكل طائفة بغية تجنب الاتحاد مع اليونان بصورة غير مباشرة، وهو الأمر الذي تحاولون الآن تحقيقه من خلال الاتحاد الأوروبي.

ومن الواضح لجميع دارسي مشكلة قبرص أن محاولة القبارصة اليونانيين تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية لم تتوقف، وأن الطلب المقدم من جانب واحد للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي قد قدم بغية "توقيع وختم وثيقة تسليم قبرص" إلى أيدي القبارصة اليونانيين، في تجاهل تام للحق الممنوح بموجب المعاهدة للأطراف الأخرى المهتمة. وتحاولون الآن إنجاز ما حاول مكاريوس أن يقوم به عندما هاجمنا، وذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي معتقدين أن الاتحاد الأوروبي سيعلن أن معاهدة عام ١٩٦٠ باطلة، ولا سيما نظام الضمانات المنشأ بموجبها. ورسالتكم الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح هي حيلة ذكية في هذا الاتجاه.

ومحاولتكم المستمرة لتغيير نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ لا يعطينا ثقة في المستقبل. ولا يمكننا أن نغير نظاما كان القصد منه منعكم، ومنعكم فعلا في خاتمة المطاف، من أن تفعلوا بنا وبقبرص ما فعلتموه في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. إن تعايشنا المشترك المقبل (إذا كان هذا مرغوبا فيه) يجب أن يستند إلى هذا النظام الدائم للضمانات، لأن الخطر الذي تتعرض له قبرص من الداخل ما زال قائما. ولا يوجد ضمان بأن هذه الأحوال، وهذه العقلية القائلة بأن قبرص يونانية أو هيلينية ستتغير ما لم يتحقق المستحيل: أن تتخلى الكنيسة عن سياستها المغامرة؛ وأن يتوقف نظام التعليم القبرصي اليوناني عن تسميم عقول شبابنا ضد تركيا وضدنا: وأن يجري نبذ "فكرة ميغالي".

ويتعين، في هذا السياق، أن يحكم على الأحداث التي وقعت في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وما بعدها والتي أسفرت عن وفاة ثلاثة شبان (اثنان من القبارصة اليونانيين وقبرصي تركي، مع وجود قبرصي تركي آخر يصارع الموت في المستشفى).

وقد نظمت مظاهرات راكبي الدراجات البخارية بموافقة إدارتكم وبدعم مالي منكم ومن جانب الكنيسة أيضا، وهذا أمر لا يحتاج إلى مزيد من الأدلة خلاف البيانات التي أدلت بها سلطاتكم، بمن في ذلك قادة الكنيسة. وللحقيقة والتاريخ فحسب، أود أن أقتبس مما ورد في مقابلة شخصية أجريت مع رئيس اتحاد راكبي الدراجات البخارية القبرصي اليوناني، بصيغتها الواردة في جريدة "بيريديكو" في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٦:

> "... وعدنا السيد كاسوليدس بتقديم ١٠ ٠٠٠ جنيه قبرصي من أموال الدولة لمساعدتنا في تمويل المظاهرات ... وعلاوة على ذلك، وعدنا بأن الجيش اليوناني سيوفر لنا الانتقال إلى ألمانيا في طائرة نقل من طراز هيركيوليز تابعة للقوات الجوية اليونانية".

ولا يمكن الشك في أن هذه المظاهرات التي خطط لها مسبقا جرى التفكير فيها وتنفيذها بطريقة عنيفة واستفزازية. والشعارات المستخدمة كانت تهديدا مباشرا لوجودنا ذاته وانتهاكا لكل مفهوم يمكن أن يقام على أساسه هيكل اتحادي. ولا يمكنكم، تحديا للمبادئ المتفق عليها بين الجانبين والمتعلقة بوجود منطقتين وطائفتين، الزعم بالحق في العودة إلى دياركم وممتلكاتكم دون تهديد القبارصة الأتراك الذين

أجبروا على التخلي عن جميع ممتلكاتهم في الجنوب والذين لا يرغبون في العودة إلى هناك لأنهم لم ينسوا أيام المضايقة والمعاملة المهينة التي استمرت لمدة ١١ عاما. وهذا هو السبب في أننا وافقنا على هيكل مقبل يستند إلى وجود منطقتين في موافقتنا على تقليص "الحريات الثلاث" (حرية التنقل والاستقرار وحيازة الملكية) بغية إيجاد حل صالح للبقاء على أساس وجود منطقتين. وإن جعل هذا المبدأ موضع نزاع لأكبر دليل على سياستكم في نبذ الحل الاتحادي.

ولو لم تؤيدوا تلك المظاهرات ولو كنتم اتخذتم تلك الاحتياطات في اليوم الأول ومنعتم القبارصة اليونانيين من مهاجمة المنطقة العازلة وأفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لما حدثت أي إصابات ولا وفيات ولا عمليات قتل انتقامية ارتكبها الفدائيون اليونانيون، كما يعترف الآن في منشورات في اليونان وأقتبس: "لقد ارتكب الفدائيون اليونانيون الهجوم في ٨ أيلول/سبتمبر ضد الاتراك انتقاما لعمليات القتل التي وقعت في ١١ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦" (من تقرير ورد في صحيفة "ستوهوس" المنشورة في اليونان استنادا إلى كتيب موزع في ليماسول في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

وكان ينبغي لقسم الانتقام الذي ردد في معسكرات ما يطلق عليه "الحرس الوطني" في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ "بشرب دماء الأتراك" أن ينذركم بأن شيئا ما كان يجري على نحو خاطئ وأن عليكم اتخاذ تدابير لوقف غارات الفدائيين تلك على حراسنا. ولكن لم يفعل أي شيء وهكذا شرب الفدائيون اليونانيون الدماء التركية! وفي الوقت الذي أكتب فيه رسالتي إليكم اليوم (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) نرى في صحافتنا اليومية أنه يجري بيع قمصان تائية في معسكرات جيشكم عليها شعارات تفيد أنهم ظمأى وجوعى للدم التركي. ويا له من أساس "صحي" تعدونه جميعا من أجل التوصل إلى تسوية مقبلة!

إن مسؤوليتنا كزعيمين لطائفتين هو كبح جماح مشاعر الانتقام وعدم الإخلال بالتوازن القائم بموجب نظام الضمانات لعام ١٩٦٠. وبالنسبة لشعبي الذي لم يهرب من الأعمال الوحشية السالف بيانها إلا بفضل نظام الضمانات، لا يمكنك أن تدافع عن نظام ضمانات جديد وتأمل في قبوله.

وإذا كان التعايش هو جوهر التسوية المقبلة فلا يجب التلاعب بفكرة أن نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ "لم ينجح ويجب تغييره". فقد وضع النظام بغية الحيلولة دون ما شرعتم في القيام به بالضبط. وما فعلتموه بنا في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤.

وفيما يتعلق بمعاهدة الضمانات، أود أن أكرر أن التدخل من جانب واحد بموجب المادة ٤ ما كان ليحدث على الإطلاق لو كان كل شخص قد قام بدوره كما تعهد بذلك. فلم يقتصر الأمر على إخفاقكم في القيام بدوركم كجناح قبرصي يوناني من حكومة مكونة من طائفتين فحسب، بل شرعتم في تدمير ما ضمن وفي تدمير الطائفة التركية في أثناء ذلك. فما هو الحق المشروع الذي يتيح لك أن تشكو بأن نظام الضمانات قد خذلك؟

ونعرف سويا، كمحامين، أن الاتهامات والصور المسجلة على أشرطة الفيديو لا تثبت في حد ذاتها الكثير، ولا تثبت أي شيء ما لم تدعمها الأدلة الحقيقية.

ويبدو أن جميع الأتراك الذين خمنت أنهم كانوا في المنطقة المجاورة للأحداث التي وقعت في ١١ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ أو اشتبهت في ذلك قد وجه إليهم الاتهام دون ذكر لأعمال الاثارة والتحريض من جانبكم. وقائمة الأسماء المقدمة منكم لا تدعمها الحقائق أو الصور. ويمكنني أن أقدم قائمة مشابهة أضع فيها أسماء جميع الذين تسببوا في الأحداث أو أثاروها أو حرضوا عليها في ١١ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦. وكل ما يمكنني قوله هو أنه توجد في بعض الصور أدلة على "التلاعب" باستخدام الحاسوب وأن الأسماء التي ذكرتموها لا تطابق الصور الفعلية.

وعلينا، زعامة الطائفتين، أن نخبر شعبينا أنه لا يوجد أسلوب آخر في قبرص غير التعايش كجيران طيبين يستقل كل منهم بداره أو كشركاء في تكوين دار واحدة في إطار وجود منطقتين وطائفتين يتفق الجانبان عليهما. أما الاندفاع إلى حدودنا وادعاء الحق في المجيء وطردنا من ممتلكاتنا ومطالبتنا بالخضوع للقوة الغاشمة والتلويح بالأعلام اليونانية وإبلاغنا أن الهيلينية ستنتصر في قبرص فهي ليست بالتأكيد السبيل للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وفيما يتعلق بزعمكم أنني قد توصلت إلى نتيجة سابقة لأوانها بأن قتل جندي قبرصي تركي وجرح آخر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كان عملية قتل انتقامية قام بها الجانب القبرصي اليوناني، أجدني مضطرا مرة أخرى إلى أن أذكّركم بالفقرة التي سبق أن اقتبستها من صحيفة "ستوهوس" المنشورة في اليونان.

أما تذكيركم إياي بأنه في عام ١٩٧٥ جرى القبض على قاتل اثنتين من الأمهات الشابات وأطفالهن الثلاثة وحوكم وصدر عليه الحكم بالإعدام، وأن هذا الحكم قد خُفف إلى السجن مدى الحياة وأنه قضى جزءا من ذلك الحكم، فليس له أي صلة بالأحداث التي وقعت في ١١ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. فقد كانت تلك حالة اثنتين من الأمهات الشابات دفعتا ٢٠٠ جنيه قبرصي لكل شخص (ما مجموعه ١ ٠٠٠ جنيه قبرصي) إلى ذلك السائق القبرصي اليوناني كي يأخذهم إلى القطاع القبرصي التركي حيث الحرية والتحرير بغية الهروب من المضايقات التي استمرت ١١ سنة في ظل السيطرة القبرصية اليونانية. وكان موقفكم أنه لا يمكن لأي قبرصي يوناني أن ينتقل من الشمال إلى الجنوب ولا لأي قبرصي تركي أن ينتقل من الجنوب إلى الشمال، مما أجبر شعبنا على اللجوء إلى سبل سرية كي ينعم بالحرية في الشمال وأجبر شعبكم على البقاء في قبرص الشمالية ضد رغبتهم، وذلك لكي تحققوا مغانم سياسية سريعة. وقد لقي كثيرون آخرون من القبارصة الأتراك حتفهم وهم في طريقهم إلى الشمال، إلى أن أبرمنا اتفاق تبادل السكان في فيينا في عام ١٩٧٥. أما بالنسبة للقاتل الذي قتل الأم الشابة وأطفالها فمما له دلالة أنه عندما أُلقِي القبض عليه ردد صيحة دهشة قائلا: "ولكنهم كانوا أتراكا". وإذا كانت الذاكرة

لم تخنّي فقد جرى وقف تنفيذ الحكم ضده بعد أن قضى فترة قصيرة في السجن ثم مات في ظروف غامضة.

وأعتقد أنه توجد حاجة إلى فترة لبناء الثقة يمكننا أن نختبر خلالها إخلاص كل منا لإعادة الاتحاد. وتلزم فسحة من الوقت كي يخبر جانبكم الشباب أن تقسيم الجزيرة اليوم ليس من عملنا بل هو نتيجة لمحاولة القبارصة اليونانيين تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية بإلغاء جميع حقوق القبارصة الأتراك بوصفهم طائفة تتمتع بالمساواة على الصعيد السياسي، ولذا فإن تبادل الممتلكات شرط ضروري لأي تسوية بغية أن تخف حدة الزعم القبرصي اليوناني بالحق في العودة.

وقد دأبنا على أن نقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، شفويا وخطيا على السواء، وجهة نظرنا بشأن التسوية، لكننا لا ندري ما يريده جانبكم باستثناء أنكم تريدون تخفيف نظام الضمانات أو إلغائه أو الاستعاضة عنه بقوة متعددة الجنسيات؛ والاعتراف بوجود "حكومة قبرص" التي اغتصبها القبارصة اليونانيون؛ وأن تترك جميع القوات التركية الجزيرة حتى قبل التوصل إلى تسوية؛ وتناسي الجدول الزمني الذي قام الأمين العام، بموافقة الجانبين كليهما، بالعمل في إطاره على وضع بارامتراته. وتريدون أيضا ألا تكون مساواتنا هي نفس المساواة التي تتمتعون بها، بل أقل من ذلك، بينما ترون أنه ليس لنا أي حقوق سيادية بالمرة بالرغم من أننا نشير إلى النموذج السويسري في هذه النقطة، ومن ثم ندحض زعمكم بأننا نسعى إلى إنشاء ثلاثة كيانات سيادية في الجزيرة!

وفي ضوء ما ورد أعلاه وفي ضوء أنه علينا، قبل أن يفوت الأوان، أن نعكس مسار اتجاه التصعيد الخطير الحالي، أرجو أن تعرفوني علنا وبإخلاص وفي أقرب وقت ممكن كيف ترون شكل أي تسوية مقبلة كي يمكن أن نقيّم موقفنا تقييما صحيحا.

(توقيع) رؤوف ر. دينكتاش